**المحاضرة الرابعة عشر :**

**الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

النفقات العامة لها آثار اقتصادية متعددة فكل نفقة تقوم بتنفيذها الدولة تترتب عليها مجموعة من الآثار في هذه الحالة عندما تقوم الدولة بتنفيذ أي نفقة عليها حساب الآثار التي يمكن ان تتمخض عن هذه النفقة لذلك يطلق عليها البعض النفقات الوظيفية أو وظيفة النفقات ، وقبل الدخول في بحث الآثار الاقتصادية للنفقات العامة علينا ان نميز بين وظيفتين للدولة فيما يخص النفقات .

نستطيع ان نقسم الاقتصاد العام إلى قسمين ، لدينا هناك قطاع عام بالمعنى الضيق ولدينا قطاع عام بالمعنى الواسع ، القطاع العام بالمعنى الضيق يتمثل بالوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها سلطة آمرة أي انها الوظائف التنظيمية والسيادية للدولة ، أما القطاع العام بالمعنى الواسع فهو يتأتى من الوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها دولة منتجة أي ان هذه الوظائف تقوم بها الدولة من منطلق وظيفتها الإنتاجية والاقتصادية .

* 1. اثر زيادة النفقات العامة على الإنتاج القومي :

النفقات العامة الطلب الكلي الإنتاج القومي الاستخدام (التشغيل)

عند بحث اثر النفقات العامة على الإنتاج القومي تؤخذ النفقات بصورة عامة أي اننا هنا لا نفصل بين الوظيفة التنظيمية والسيادة للدولة من جهة والوظيفة الإنتاجية والاقتصادية من جهة أخرى ، إن زيادة النفقات العامة تعني في الغالب زيادة في الطلب الكلي حيث ان النفقات العامة تعتبر عنصر إضافة أو حقن للاقتصاد القومي ولكن علينا في هذا الإطار ان نميز بين نفقات عامة حقيقية وأخرى تحويلية ، فالاولى تؤدي حتماً إلى زيادة الطلب الكلي أما الثانية فتعتمد على طريقة استخدام المستفيدين للدخول المستلمة ، وعندما تحصل الزيادة في الطلب الكلي يؤدي ذلك إلى زيادة في الإنتاج القومي بخاصة إذا كانت هناك مرونة في الجهاز الانتاجي ، وان زيادة الإنتاج القومي يؤدي بدوره إلى زيادة استخدام القوة العاملة الا إذا كانت هناك حالة الاستخدام الكامل .

ولكي نبحث اثر النفقات العامة على الإنتاج القومي بصورة تفصيلية نقسم النفقات إلى الأنواع التالية :

1. النفقات الإنتاجية .
2. النفقات الاجتماعية .
3. النفقات العسكرية .
   1. النفقات الإنتاجية : يمكن التطرق إلى هذا النوع من النفقات من جانبين ، جانب الدولة المنتجة وجانب الإعانات ، ففي ظل التطور الحديث للمالية العامة أصبحت الدولة تدخل مباشرة ببناء المشاريع وانتاج الخدمات والسلع الاستهلاكية والاستثمارية ، وهذا ما يعني بالمحصلة زيادة في الإنتاج القومي، أما جانب الإعانات فسابقاً كان للإعانات وظيفة واحدة تتمثل بحماية المستهلك من ارتفاع الاسعار فعندما تقدم الدولة الإعانات إلى مشروع معين سوف يسهم ذلك بتقليل تكاليفه ومن ثم انخفاض في مستوى اسعار منتجاته وهذا يعني بالمحصلة دعماً للمستهلك ، أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فقد بات للإعانات أهداف أخرى تسهم من خلالها الدولة بزيادة الإنتاج القومي ، ومن ذلك ما يأتي :
      1. تقوم الدولة في بعض الأحيان بتقديم الإعانات إلى بعض المشاريع التي تقوم بانتاج سلع وخدمات مهمة بخاصة إذا شهدت تلك المشاريع حالة عجز في ميزانيتها وذلك لتشجيع المنتجات في هذه المشاريع وهنا قد تكون الاعانة سلبية من خلال احداث فراغ ضريبي يتمثل بالاعفاء من بعض الضرائب أو جميعها ، أو الإعانات الايجابية التي تكون على شكل مبلغ من النقود يقدم إلى هذه المشاريع لتعزيز نفقاتها .
      2. تتعرض بعض المشاريع إلى حالة من التقادم بالنسبة لآلاتها ومعداتها فتقوم الدولة هنا بتقديم الإعانات الايجابية لتمكين هذه المشاريع من إحلال آلات ومعدات حديثة ومتطورة بدلاً من القديمة والمستهلكة الأمر الذي يسهم بزيادة تكوين رأس المال في الدولة ومن ثم زيادة في الإنتاج القومي .
   2. النفقات الاجتماعية : يمكن تقسيم هذا النوع إلى تحويلات نقدية وتحويلات عينية من السلع والخدمات ، فالنوع الأول من التحويلات يقدم على شكل إعانات مثل إعانات البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي والإعانات لذوي الدخل المحدود وهذه الإعانات تقدم لفئات يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعاً وبخاصة نحو السلع الأساسية أو السلع الضرورية الأمر الذي يعني بالمحصلة زيادة الإنتاج القومي من هذه السلع لتلبية الطلب المتزايد عليها ، أما التحويلات العينية من السلع والخدمات فتقوم الدولة بتقديمها في بعض الأحيان بهدف زيادة إنتاج سلعة معينة على سبيل المثال قد تقوم الدولة ببناء مساكن لبعض الفئات في المجتمع وهذا يعني بالإضافة إلى هدفه الاجتماعي تحقيق في الطلب على المواد الإنشائية الأمر الذي يترتب عليه زيادة في إنتاج هذه المواد لتلبية الطلب المتزايد عليها .
   3. النفقات العسكرية : كان الفكر الكلاسيكي (التقليدي) لا يؤمن بوجود الدولة المنتجة ويعتبر كل النفقات العامة نفقات استهلاكية ومن ضمن ذلك النفقات العسكرية ، أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فيمكن للنفقات العسكرية ان يكون لها اثر على الإنتاج القومي انكماشاً أو توسعاً ، فالقطاع العسكري يمكن ان يزاحم القطاع المدني على الموارد أو عناصر الإنتاج وهذا يؤدي إلى ندرتها من جهة وارتفاع اسعارها من جهة أخرى الأمر الذي يحدث اثراً انكماشياً على الإنتاج القومي ، أما الأثر التوسيعي للنفقات العسكرية على الإنتاج القومي فيمكن ان ننظر إليه من جانبين هما :
      1. اسهام القطاع العسكري ببناء رأس المال الاجتماعي مثل المطارات والجسور والطرق وهذا ما يسهم بتعزيز الإنتاج القومي .
      2. تسهم حالة الحرب من خلال ما تولده من تحدي للعلماء والباحثين بالعديد من الانجازات والابتكارات العلمية ، وعندما تضع الحرب اوزارها يمكن تنقل هذه الانجازات والمبتكرات إلى القطاع المدني وبما يوسع من الإنتاج القومي .

كما يمكن ان تسهم النفقات العسكرية بتعزيز حالة ميزان المدفوعات للبلدان إذ من الممكن ان تتدخل النفقات العسكرية في ظل ما يسمى بسياسة تصنيع السلاح من اجل التصدير أو التعويض عن الاستيراد .

**الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي**

يمكن ان ننظر إلى اثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي من ثلاث زوايا :

* 1. الاستهلاك الحكومي : فكلما زادت النفقات الجارية (الاستهلاكية) أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك القومي .
  2. المرتبات والأجور : سواء أكانت مقدمة للمستمرين في الخدمة أم المتقاعدين وللمرتبات والأجور أيضا اثر ايجابي على الاستهلاك القومي أي تحدث اثر توسيعي بهذا الاستهلاك .
  3. الإعانات : ويمكن ان نتناولها في جانبين :

1. الإعانات التي تقدم إلى الافراد والفئات الاجتماعية ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك : مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي والإعانات المقدمة لذوي الدخل المحدود وهذه عادة ما تسهم بزيادة الاستهلاك القومي.
2. الإعانات التي تقدم إلى المشاريع والتي تقوم بتقليل تكاليف الإنتاج ومن ثم اسعار المنتجات للمشاريع : هذا ما يسهم حسب قانون الطلب بزيادة الاستهلاك القومي لكن هنا يجب الانتباه إلى مصدر تمويل هذه الإعانات من الإيرادات ، فإذا قام الافراد بدفع هذه الإيرادات من مدخراتهم فهذا يعني ان مستوى استهلاكهم بقي على ما هو عليه والنتيجة تبقى ارتفاعاً في مستوى الاستهلاك القومي ، أما إذا كانت هذه الإيرادات مأخوذة من حصة الاستهلاك الفردي في هذه الحالة سوف يسهم بتقليل مستوى الاستهلاك القومي .

**اكدت المحاضرة اعلاه على ان للانفاق العام كأي فعل اخر اثر او ردة فعل كما تقول القاعدة الفيزياوية وان هذه الاثار تطال عملية الانتاج القومي والاستهلاك على حد سواء وان هذه الاثار تختلف دون ادنى شك من مرحلة الانفاق المصب على الانتاج عن تلك التي تنصب على الاستهلاك .وبهذه المحاضرة نكون قد انتهينا من الجزء الاول الخاص بعلم المالية العامة وهو جزء النفقات العامة لندخل فيما بعد بالجزء الثاني وهو الايرادات العامة .**